والدولية بشأن الاضراب.

٢ ــ سيقوم النقابيون بالاعتصام في دار الاتحاد يومياً من التاسعة صباحاً وحتى السابعة مساء.

٣ ــ إرسال مندوبين للاعتصام مع الأطباء في مقر الجمعية الطبية.

٤ ــ توجيه انذار بإعلان الاضراب العام إذا لم تستجب السلطات للمطالب العادلة بإلغاء الضريبة وإطلاق سراح المعتقلين.

وأصدر الاتحاد العام بياناً آخر استنكر فيه فصل الإدارة المدنية عن العسكرية (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، ساد مدينة غزة اضراب عام احتجاجاً على الإدارة المدنية التي شرع في تطبيقها يوم ١٩٨١/١٢/١، ووزعت بلدية غزة بياناً جاء فيه «... إن الاضراب سيستمر مدة يومين احتجاجاً على الإدارة المدنية، واحتجاجاً على معاملة السلطات السيئة لنقابة الأطباء». وعلق رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، على المخطط الجديد بقوله: «ان الإدارة المدنية ليست إلا استمراراً للاحتلال تحت غطاء مدني... وان سلطات الحكم العسكري تتشدد في معاملتها لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إرغام أصحاب المهن الحرة على ترك المنطقة». وطالب الشوا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠١، ١ و١٩٨١/٢/٢، ص ١٦). ونتيجة لوقفة الأطباء والصيادلة الصامدة واستمراريتها، اتسع نطاق التضامن واكتسب مضامين جديدة عبر عنها بالاضراب الشامل الذي شهدته مدينة غزة وبشكل لم تعرفه منذ بضع سنوات. وتمشياً مع هذه الوقفة، ودعماً لها، انفجرت مظاهرات ومصادمات صاخبة تندد بالممارسات الاسرائيلية، ترفض الحكم الذاتي وإدارته المدنية وتعلن ولاءها لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة بما فيها إقامة دولته الوطنية المستقلة (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وقد اتسع الاضراب الذي أعلنته مدينة غزة حتى وصل إلى مدينة رفح، وقد زاد من حدة التوتر هناك استشهاد شاب من رفح وجرح ثلاثة آخرين. هذا، إضافة إلى أن قوات الاحتلال منعت أقرباء الشاب من اخراج جثته من المستشفى لدفنها. كذلك وصل الاضراب إلى المعسكرات الوسطى وخان يونس ودير البلح، كما تعطلت الدراسة في المدارس، وقام الطلاب في مدن القطاع بمظاهرات احتجاجية واجهتها السلطات باعتقال مئات الطلاب وتقديمهم للمحاكمات الفورية وفرض الغرامات التي تراوحت ما بين خمسة ــ وعشرة آلاف شيكل على كل واحد منهم (**معاريف**، ١٩٨١/٢/٨).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨، وعلى أثر استمرار الاضراب واتساع موجة الاحتجاجات والمظاهرات، أعلنت السلطات العسكرية والادارة المدنية، القطاع منطقة عسكرية مغلقة ومنعت الصحافيين والمراسلين من دخوله، كما دفعت السلطات بقوات كبيرة من الجيش وفرضت «حراسة خاصة» في شوارع رفح تحسباً من وقوع مظاهرات أخرى أثناء تشييع جثمان الشاب محمود أبونحلة (**القدس**، ١٩٨١/١٢/٩). ورداً على هذه الاجراءات، انطلقت في رفح مظاهرة ضخمة قدر عدد المشاركين فيها بخمسين ألفاً. كما جرت مظاهرات أخرى في بيت حانون، وقد اشتبكت القوات الاسرائيلية مع المتظاهرين من الطلبة والطالبات؛ مما أدى إلى اصابة الطالبة صالحة سليمان العزازمة برضوض في رأسها نتيجة لضربها بالهراوات. وفي جباليا، جرت مظاهرة كمظاهرة رفح اشترك فيها الطلاب من جميع المدارس وسائر المواطنين، حدث خلالها اشتباك مع قوات الجيش (**المصدر نفسه**).

وعلى أثر تصاعد الاضراب والمظاهرات في غزة، قام الحاكم العسكري باستدعاء جميع أولياء أمور الطلاب وطلب منهم قيام كل أب بمنع ابنه من التظاهر، ولكن الطلبة والآباء خرجوا معاً في مظاهرة صاخبة، وكان الطلبة يحملون يافطات كتبوا عليها: «أطلقوا سراح المعتقلين، ارحلوا يا محتلين». وقد اصطدمت التظاهرة بمجموعة من الجيش قامت بمصادرة اليافطات واعتقلت عدداً من الطلاب (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، وإزاء اتساع الانتفاضة وشموليتها، فرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على مدينة رفح، وقد وصف أحد سائقي الصهاريج الاسرائيلية الموقف بقوله: «لقد أنقذت بأعجوبة من الجماهير الغاضبة التي هاجمتني عندما أردت تزويد محطة في وسط المدينة بالوقود...» وأضاف، أن جمهوراً كبيراً يقدر بالآلاف ظهر فجأة، وهو يردد وينشد شعارات